فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م

أسلوبُ المدحِ والذمِّ في مؤلّفاتِ النحوِ الأولى
دراسة موازنة في ضوء علم اللغة الحديث

م.د. طلال عدنان عبيد الحجامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة أسلوب المدح والذمّ في مؤلّفات النحو العربيّ الأولى، وقد وقع الاختيار على ثلاثة من أبرز المصادر في التراث اللغويّ، وهي: الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرّد (ت ٢٨٥هـ)، والأصول في النحو لابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)، ويسعى البحث إلى الكشف عن مظاهر هذا الأسلوب المتفرّقة في هذه الكتب من حيث بُناه التركيبيّة، ووظائفه الدلاليّة، وصيغه الاصطلاحيّة، فضلا عن تتبّع الصيغ المستعملة فيه: (نِعْمَ، وبِئْسَ، وحبَّذا، ولا حبَّذا)، وتحليلها، وبيان أركانها، وما يتعلّق بها من مسائل إعرابيّة ودلاليّة، وتتبّع أقوال العلماء الثلاثة في هذه المسائل، والموازنة بين آرائهم لبيان مواطن الاتّفاق والاختلاف في المعالجات الاصطلاحيّة والنحويّة والدلاليّة؛ وذلك باعتماد منهج وصفيّ تحليليّ يجمع بين التحليل الوصفيّ للمصطلح والتأويل الدلاليّ للتركيب في ضوء مفاهيم الدرس النحويّ القديم وآليات التحليل اللغويّ الحديث.

الكلمات المفتاحية: المدح والذمّ، نِعْمَ وبِئْسَ، النحو العربيّ، كتاب سيبويه، المقتضب، الأصول في النحو.

Abstract:

This research aims to study the style of praise and criticism in early Arabic grammatical works. Three prominent sources from the linguistic tradition were selected: Al-Kitāb by Sībawayh (d. 180 AH), Al-Muqtadab by Al-Mubarrad (d. 285 AH), and Al-U ūl fi al-Na w by Ibn al-Sarrāj (d. 316 AH). The study seeks to explore the manifestations of this stylistic feature across these texts in terms of syntactic structures, semantic functions, and terminological formulas. Additionally, it traces the employed formulas, analyzing them, clarifying their components, and addressing related grammatical and semantic issues. The research also compares the perspectives of the three scholars on these matters, identifying points of agreement and divergence in their terminological, grammatical, and semantic treatments. A descriptive-analytical methodology is adopted, combining descriptive analysis of terminology with semantic interpretation of structures in light of both traditional grammatical concepts and modern linguistic analysis.

Keywords: Praise and criticism, ni ma and bi sa , Arabic syntax, Sībawayh's Al-Kitab, Al-Muqtadab,Al-Usūl fi al-Nahw ..

المقدّمة:

يمثّل علم النحو أهمّ أركان الدرس اللغويّ عند علماء العربيّة؛ وتتجلّى أهمّيته في بيان دقائق المعاني في القرآن الكريم والسنّة النبويّة، وفي نصوص البيان العربي شعراً ونثراً؛ إذ يتوقّف فهم المعنى على معرفة الحركات الإعرابيّة والتراكيب المخصوصة، ومن مظاهر هذا الثراء النحويّ والبيانيّ ما عُرف في كتب النحويين بأسلوب المدح والذمّ، وهو من الأساليب المهمّة التي تؤدي أثراً دلاليًا ونفسيًا واجتماعيًا في اللسان العربي؛ لِما يمثّله من تعبير وجدانيّ مباشر؛ لذلك تكاد لا تخلو أبواب النحو العربي من شواهد ترتبط بهذا الأسلوب، وقد شكّل هذا الأسلوب –على ما يبدو– موطئ قدمٍ مهمّاً أمام النحويين القدماء لعرض جملة من المفاهيم المرتبطة بالإضمار والتقدير والتعريف والبنية التركيبيّة، الأمر الذي جعل النحويين أن يبحثوا في مناطق تتجاوز إطار الظاهرة النحويّة؛ لتلامس حدود الدلالة

والاستعمال.

ونظراً الى أهمية أسلوب المدح والذمّ في الدرس النحويّ العربيّ، فقد عمدنا في هذا البحث لدراسة هذا الأسلوب عن طريق الموازنة بين ثلاثة من أهمّ مؤلّفات النحو الأولى، والتي تُعدّ أعمدة التأصيل النحوي: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول في النحو لأبي بكر بن السرّاج، وقد آثرنا اختيار هذه المصادر الثلاثة؛ لِما تُمثّله من تعدّد في المناهج، واتّساع في الرؤية النحويّة، وعمق في التأريخ اللغويّ؛ إذ تُمثّل هذه الكتب أعمدة التنظير النحويّ في المراحل المبكّرة لنشأة علم النحو، فضلاً عن أن مؤلفيها توسّعوا في دراسة أسلوب المدح والذمّ بوصفه تركيباً يرتبط بصيغ محدّدة (نِعْمَ، وبِئْسَ، وحبَّذا، ولا حبَّذا)، وفصّلوا في شروط الفاعل، والمخصوص بالمدح أو الذمّ، والحكم الإعرابيّ والدلاليّ لهذا الأسلوب.

أمّا سبب اختيار الموضوع، فيتأتّى من أنّ دراسة أحد التراكيب النحويّة القديمة، وبيان اصطلاحاته، وأركانه، وعرضها على الدرس اللغويّ الحديث يمكن أنْ تسهمَ في تجديد النظر إلى النحو العربيّ، وإبراز طابعه المنهجيّ الدقيق، وبخاصةٍ حينما يدرس ضمن مُقاربات موازنة بين مصادره الكبرى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ عمدنا الى تتبّع الاصطلاحات المستعملة في هذا الأسلوب، وإبراز الدلالة الناتجة عن التراكيب المستعملة فيه عن طريق الموازنة بين آراء النحويين في هذه الكتب، وعرضها على الدرس اللغويّ الحديث، واعتمد البحث على المصادر اللغويّة القديمة، مثل شرح السيرافي لكتاب سيبويه، وشرح الكافية الشافية، فضلاً عن المدوّنات النقدية الحديثة التي تعمّقت في هذا الأسلوب بالدراسة والتحليل مثل كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسان، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يقسّم على الفِقرات الآتية:

أوّلا: مصطلح المدح والذمّ: النشأة والتطوّر، ودرست فيه نشأة مصطلح المدح والذم ومراحل تطوّره.

ثانياً: الأصل في صيغتي (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، وبيّنت فيه اختلاف العلماء في أصل الصيغتين.

ثالثاً: أصل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) بين الاسمية والفعلية، وفصلّت فيه آراء اللغويين القائلين بفعليتهما واسميتهما، وبيّنت وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث بهذا الخصوص.

رابعاً: أثر العامل في جملة المدح والذمّ، وبيّنت فيه أثر العامل في الفاعل والمخصوص بالمدح أو الذمّ.

خامساً: تقديم المخصوص بالمدح أو الذمّ، وأوضحت فيه أهمّيته وبيّنت أحواله.

سادساً: الأصل في صيغتي (حبَّذا) و(لا حبَّذا)، وبيّنت فيه أصل الصيغتين، وأثرهما التركيبي.

ومن ثمّ ختمت البحث بخاتمةٍ عرضت فيها أبرز النتائج التي توصّلت إليها في هذه الدراسة.

أوّلا: مصطلح المدح والذمّ: النشأة والتطوّر

وضع سيبويه –في غير عادته– تعريفاً لهذا الباب، واعتمد في تعريفه على وصف الجملة التي يدخلها الفعل ممثّلاً لها بأمثلة مصنوعة، فقال: «نِعْمَ وبِئْسَ وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح»(١).

وهذا القول الذي ابتدأ به سيبويه هذا الباب من المواطن القليلة التي يقترب فيها من إنشاء صيغة تعريفية لأحد الأبواب النحوية، وهو ما يُعدّ استثناءً من منهجه العام القائم على العرض التمثيلي والملاحظة الاستقرائيّة، وهو أمرٌ غير مألوف في منهجه الذي اتّبعه في الكتاب، فالملاحظ أنّه غالبًا ما يبدأ أبوابه بأمثلة تطبيقيّة تمثّل وصفاً لسياقات الاستعمال اللغوي، ومن ثمّ يبدأ تدريجياً بالتحليل، وتفكيك أجزاء العبارات بما يتناسب مع الحمولات اللغوية التي يأتي بها، ويبدو لي أنّ هذا الاتّجاه الذي خطّه سيبويه في هذا الباب يمثّل خرقاً في عادة سيبويه المنهجية.

ويمكن أنْ نعدّ هذا (التعريف) المقتضب توصيفًا دلاليًا للفعلين الذي ابتدأ بهما الباب (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، انطلاقاً من أنهما موضوعان للتعبير عن الصلاح والرداءة، مع أنّ هذا الوصف المختصر لا يمكن أنْ يفي وحده بوظيفة التعريف الاصطلاحي، الذي يُراعى فيه البناء الوظيفي، والتركيبي، والدلالي للظاهرة المدروسة، فسيبويه لم يحدّد نوع الفعل أو شروط الفاعل أو تركيبه الإسنادي، وإنّما أشار الى الجانب التداولي لهذين الفعلين، مبيّنا أنّ أحدهما يُفيد المدح (نِعْمَ)، والآخر يُفيد الذمّ (بِئْسَ).

ويبدو لي أنَّ هذا التعريف يُمثّل بحسب المفهوم اللساني الحديث تعريفا تداوليًا دلالياً لا بنيوياً اصطلاحيًا، وهو ما يبيّن الاتّجاه الوصفي للمصطلح النحوي، الذي مرَّ بمحاولات لتقعيده من عند النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه.

ويعود هذا الى أنَّ «المصطلح النحوي في الكتاب –في كثير من صوره – يمثل بقايا مرحلة عدم الاستقرار التي مر بها النحو العربي قبل أنْ ينضج»(٢)، وقد فسَّر الدكتور تمّام حسان ذلك بأنَّ سيبويه لم يكن حريصًا على تقديم مصطلحات محدّدة بقدر ما كان حريصا على تتبع الظاهرة واستقصائها في كلام العرب (٣)، وعليه، فإنَّ ما نعدّه اليوم (مصطلحًا) نحويًا يمثل عند سيبويه إشارات دلالية مقصودة للدخول في التحليل والمناقشة، ولم تكن غايةً قائمةً بذاتها، إذ مثّلت مرحلةً مبكرةً في تاريخ علم النحو، ولم تكن المصطلحات مستقرّة على نحو ما استقرّت لاحقًا عند النحاة المتأخرين، فقد كان كتاب سيبويه

–في كثير من أجزائه– تمثيلياً، يُبنى على وصف الاستعمال لا على تصنيف المصطلح.

ويبدو لي أنّه من الإنصاف القول بأنّه لا يصح أنْ نُحمّل سيبويه ما لم يكن من مهمّات عصره، ولا يمكننا أنْ نقيّمه بمقاييس الاصطلاحات الحديثة، ولا يحقّ لنا القول: إنَّ الكثير من مصطلحاته تفتقر الى الدقّة(٤)؛ لأنَّ الكثير من المفاهيم التي يعرضها لا تُقدَّم في بداية الباب، وإنَّما في الحشو أو في النهايات.

وبينما قدَّم سيبويه وصفاً للموضوع، وبيّن الفكرة التي انطلق منها بخصوص معنيي الرداءة والصلاح، نجد أنَّ المبرّد حاول وضع تعريف للباب؛ إذ قال: «هَذَا بَاب مَا وَقع من الْأَفْعَال للْجِنْس على معْنَاهُ وَتلك الْأَفْعَال نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا وَقع فِي مَعْنَاهُمَا»(٥)، فالمبرّد في قوله هذا حاول أنْ يقدّم تقعيدًا أراد فيه أنْ يربطَ فعلي المدح بظاهرة لغوية أوسع، وهي (الفعل الذي يُسند إلى الجنس)، أي أنَّ الفعلين (نِعْمَ)» و(بِئْسَ) يدلّان على نوعٍ معيّنٍ أو جنسٍ معرفٍ بـ(ال)، ودليل ذلك ما بيّنته معاني الصيغ من مثل: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، فالحكم على (الرجل) يتمّ عن طريق جنسه أو نوعه، ولا يتمّ الحكم على شخص بعينه، وقوله: (ما وقع من الأفعال للجنس على معناه) يُمثّل تقدُّماً واضحاً في الاصطلاح لصياغة تعريف تركيبي يربط بين الفعل والفاعل.

ويبدو لي أنَّ المحاولة المبكرة لاختصار اصطلاح (المدح والذمّ) وتأطيرِه تُعدّ التفاتةً مهمّةً تدلّ على وعي نحوي بمبدأ التصنيف الدلالي للأفعال، والذي يخرج الفعل من سياقه المفرد إلى مستوى التركيب، وهو توجّه الى التقعيد النحوي – وإنْ لم يكن بالمفهوم الذي استقرّ عليه – لكنّه مرحلة أولى من مراحل صياغة الاصطلاح التي استقرّت لاحقاً.

على أنَّ سيبويه عقد في موضعٍ آخر باباً أوضح فيه خصيصةً من الخصائص التركيبية لهذا الأسلوب؛ إذ قال: «باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً وذلك لأنّهم بدأوا بالإضمار لأنّهم شرطوا التفسير وذلك نووا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرتْ إنَّ بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعولُه قبلَ الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمتْ إنَّ هذه الطريقة في كلامهم. وما انتصب في هذا الباب فإنّه يُنتصَب كانتصاب ما انتصب في باب حَسبُك به وويحه، وذلك قولهم: نِعْمَ رجلاً عبدُ الله، كأنّك قلت: حَسبُك به رجلاً عبدُ الله؛ لأنَّ المعنى واحد»(٦).

ناقش سيبويه في هذا القول أموراً رآها ذات أهمية، ونلحظ أنّه قدّم الصيغة التي رآها مهمّة، وهي حذف فاعل (نعم) على غيرها؛ لما رأى ذلك كثيراً في كلامهم، فقدّمها على الصيغة التي تحتوي على الفاعل الظاهر، وهي (نعم + الفاعل بأنواعه المعرف بـ(ال) والإضافة). فقد قدَّم السماع على القياس وأعطاه اهتمامه، وهذا التقديم يُعدّ دقيقاً من الناحية النحوية؛ إذ بيّن فيه إحدى أهمّ خصائص أسلوب المدح والذمّ، وتتمثّل في ظاهرة الإضمار مع التفسير، كما في: (نِعْمَ رجلاً عبدُ الله)، فـ(رجلاً) مفسّر للمضمر الواقع فاعلًا لـ(نِعْمَ)، فضلا عن أنَّ المقارنة التي عمد إليها سيبويه بين هذه العبارة، وبين باب (حَسبُك به) من جهة، و(إنَّ) من جهة أخرى، تُبيّن فهماً دقيقاً للعلاقات التركيبية والدلالية في الجملة العربية، وقد رأى الدكتور تمّام حسان أنَّ تقديم سيبويه للإضمار على التركيب الشائع (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، أمرٌ منبثقٌ من تركيزه على المسائل التركيبية المعقّدة قبل عرضه القياسي المألوف، وهو من الأبواب التي يظهر فيها عمق تصوّر سيبويه للربط بين الدلالة والتركيب، وبيّن أنَّ التفسير الذي عرضه سيبويه (نِعْمَ رجلاً عبدُ الله) يُمثّل حالة من (الترتيب الذهني) في توليد المعنى من البنية، وهو ما يسميه بالتلازم بين المبنى والمعنى(٧).

ويبدو لي أنَّ ما فعله سيبويه يميل إلى تقديم المسائل التي ألفاها أكثر تعقيداً في التركيب، والأكثر اطّراداً في الاستعمال

قبيل عرض القاعدة العامة للمصطلح؛ وذلك ليبين الاستعمالات المختلفة للظاهرة، وهو من أهم خصائص منهجه الوصفي الذي يعتمد على الاستقراء.

وكان المبرّد قد قال في هذا الجانب: «أمَّا نِعْمَ وبِئسَ فَلَا يقعان إلَّا على مُضْمر يفسّره مَا بعده وَالتَّفْسِير لَازم أَو على معرفَة بِالْألف وَاللَّام على معنى الْجِنْس»(٨).

ويمثّل قول المبرّد محاولة لإعادة تقعيد الباب عن طريق وضع قاعدة للفاعل في (نِعْمَ) و(بِئْسَ).

وممّا مرّ نلحظ التطوّر في المصطلح عند المبرّد، إلى أنّ ذكر مصطلحي المدح والذمّ صراحة، فقال: «فَكَانَ أصل نِعْمَ وبِئْسَ مَا ذكرت لَك إلَّا أَنَّهُمَا الأَصْل فِي الْمَدْح والذمّ»(٩)، والملاحظ أنّها عبارة سيبويه؛ لكنّه جعل بدل الرداءة والصلاح المدح والذمّ؛ إذ زاد في إيضاح المعنى، ولم يكتفِ بهذا الوصف، وعمد الى تأويل معنى (نِعْمَ الرجلُ)، وسيبويه وصف ذلك من دون تأويل، إذ قال المبرّد: «ويؤول نِعْمَ الرجلُ في التقدير إلى أنّك تريد معنى محموداً في الرجال» (١٠). ، وقال أيضاً: «وَإِذا قلت بِئْسَ الرجلُ فَمَعْنَاه مَذْمُوم فِي الرِّجَال ، ثمّ تفسّر من هَذَا المذموم بِقَوْلِك زيد فالرجل وَمَا ذكرت لَك ممَّا فِيهِ الْألف وَاللَّام دَال على الْجِنْس وَالْمَذْكُور بعد هُوَ الْمُخْتَص بِالْمَدْحِ والذمّ»(١١)، وهذه الإيضاحات القيّمة كانت مفتاحا للتطوّر الاصطلاحي في هذا الباب.

أمّا ابن السرّاج، فلم يضف شيئا على مقولات المبرّد بخصوص الاصطلاح، إذ قال: «فنِعْم وبِئْسَ وما كان في معناهما إنّما يقع للجنس، وبجيئان لحمدٍ وذمّ»(١٢)، والواضح أنّه بحسب لابن السرّاج الجمع بين المعنى التركيبي والدلالي.

وخلاصة القول في مصطلح المدح والذمّ تتأتّى من أنّ عبارات سيبويه ليست تعاريف مصطلحية بمفهوم (الحدّ المنطقي)، بل هي وصف للظاهرة، مع التمثيل لها، وهي بذلك تُمثّل النواة الأولى للمصطلح(١٣) ، ورأى الدكتور فاضل السامرائي أنّ باب المدح والذمّ لم يُعطَ مسمًّى دقيقاً عند سيبويه، وأنّ محاولة المبرّد في إيجاد قاعدة للباب ترتكز على «الوقوع على الجنس» تُمثّل رغبةً في تأصيل المصطلح داخل الوظيفة السياقية للفعل(١٤).

ويتبيّن أنّ مصطلح المدح والذمّ قد تطوّر تدريجيًا من ظاهرة التوصيف الدلالي عند سيبويه إلى الضبط التقعيدي عند المبرّد، ثم إلى صياغة تركيبية عند ابن السرّاج، وهي مراحل تُمثّل الخطوات الاعتيادية لنضوج المصطلح في النحو العربي القديم.

ثانياً: الأصل في صيغتي (نِعْمَ) و(بِئْسَ)

ذهب سيبويه الى أنّ أصلهما على وزن (فَعِل) بكسر العين فقال: «وأصلُ نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ»(١٥)، وسيبويه يؤكد هنا على أنّهما كانتا على غير هذا الضبط، وأنّ اللفظين طرأ عليهما تغيّر صوتي، حيث أسكنت عين الفعل المكسورة من (نَعِمَ) و(بَئِسَ) وانتقلت كسرتها الى فاء الفعل بدلاً عن الفتحة؛ لتصبحا: (نَعْمَ) و(بِئْسَ)، ويبدو لي أنّ الذي حدث في تغيّر الصيغة معقّد نوعاً ما، فضلاً عن أنّ انتقال الحركة يمكن أنْ يحدث إذا كان الذي قبلها ساكناً، وهنا فاء الفعل متحرّكة بالفتح.

ووافق المبرّد سيبويه في أصلهما فقال –وكأنّه شارحٌ لعبارة سيبويه– متنبّهاً لكون عين (نَعْمَ) و(بِئْسَ) من حروف الحلق، فجوّز أنْ تحرّك عينهما بأكثر من حركة(١٦)، إذ قال: «مَا كَانَ ثَانِيه حرفا من حُرُوف الْحلق ممَّا هُوَ على فعل جازَت فِيهِ أَرْبَعَة أوجه اسْما كَانَ أَو فعلا وَذَلِكَ قَوْلك: نَعِمَ وبَئِسَ على التَّمام وفَخِذ وَيجوز أَنْ تكسر الأَوَّل لكسرة الثَّانِي فَتَقول: نِعِمَ وبِئِسَ وفِخِذَ وَيجوز الإسكان كَمَا تسكن المضمومات المكسورات؛ إذا كنّ غير أول وَقد تقدم قَوْلنَا فِي ذَلِك فَيَقُول من قَوْلك فَخِذ: فَخْذ وعَلِم: عَلْم وَمن نَعِم: نَعْم وَمن قَوْلك فَخِذ فَخْذ وَنَعْم وَبِئْس ... فَلَمَّا كثر استعمالهما ألزما التَّخْفِيف وجريا فِيهِ وَفِي الكسرة كالمثل الَّذِي يلْزم طَرِيقَة وَاحِدَة»(١٧)، ونلحظ أنّ المبرّد تابع سيبويه في أصل الصيغتين، وبيّن ما يطرأ عليهما من تغيّرات صوتية متعدّدة، وذلك بتعدد الأوجه في النطق إذا كانت عين الفعل أحد أصوات الحلق؛ لأنّ هذه الأصوات ثقلت مخارجها، فجاز التخفيف فيها(١٨)، فالوجه الأوّل هو الوزن الأصلي للفعل الثلاثي، فالكلمة تُنطق كما هي على وزن (فَعِلَ) بفتح الفاء، وكسر العين، نحو: (نَعِمَ) و(بَئِس)، أمّا الوجه الثاني فيهما حصل فيه ما يُسمى في الصوتيات (المماثلة) أو (التماثل الصوتي) حيث تأثرت حركة فاء الفعل بحركة عينه، فكُسِرت الفاء لتناسب كسرة العين، وهو ما يحدث في اللهجات التي تميل إلى توحيد الحركات لتسهيل النطق، فصار الفعلان: (نِعِمَ) و(بِئِس) على وزن (فِعِل)، أمّا الوجه الثالث، فيتمّ إسكان العين فيه بعد حذف الحركة، فصار

الفعلان: (نَعْمَ) و(بِئْسَ) على وزن (فَعْل)؛ وذلك للتخفيف وتقليل الجهد النطقي، وهذا يشبه ما يحدث في الإشمام أو الإدغام، عندما تُزال الحركة من الصوت الأوسط للتخفيف(١٩)، أمّا الوجه الرابع، فيُمثّل الصيغتين المستعملتين للمدح والذمّ: (نِعْم) و(بِئْسَ) على وزن (فِعْل)، وقد فسّرنا ما حدث فيهما عند تحليل كلام سيبويه، على أنّ سبب كثرة استعمال (نَعْمَ) و(بِئْسَ) في المدح والذمّ، ألزمَ الناسِ بلفظٍ معيّنٍ فيهما، وتمّ تداول الصيغة المخفّفة؛ لكثرة تداولها وسهولة نطقها، وأُهملت الأوجه الأخرى على الرغم من أنّها كانت موجودة لهجيّاً.

أمّا ابن السرّاج، فقد خالف سيبويه والمبرّد في أصل الصيغتين، وتابعهما في اللغات الجائزة فيهما؛ إذ قال: نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان، كان أصلهما، نَعِمَ وبَئِسَ فكُسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، وهما: العين في «نَعِمَ»، والهمزة في «بَئِسَ» فصار: نِعِمَ وبِئِسَ كما تقول: شِهِد فتكسر الشين من أجل انكسار الهاء، ثم أسكنوا لها العين من «نِعْمَ» والهمزة من «بِئْس» كما يسكنون الهاء من شِهْد، فيقولون: شِهْد فقالوا: نِعْمَ وبِئْسَ... ففي «نِعْمَ» أربع لغات: نَعِمَ ونِعِمَ ونِعْمَ ونَعْمَ»(٢٠).

ونلحظ أنّه خالف سيبويه في هذا الأصل؛ إذ رأى أنّ أصل (نِعْمَ) هو: (نَعِمَ) وأصل (بِئْسَ) هو: (بَئِسَ)، وعلّل كسر الأوّل منهما بسبب حرف الحلق (العين، والهمزة)، إذ الأصل (فَعِل)، فكسرت فاء الفعل لأجل حرفي الحلق حملاً على كسرها في (شِهِد)، ثمّ أسكنت عين الفعل فيهما فأصبحا: (نِعْم)، و(بِئْسَ) حملاً على إسكانها في (شِهْد). ويبدو لي أنّ هذا التأويل فيه نوع من التعقيد؛ وذلك لأنّه اقتضى مرور الفعلين بسلسلةٍ من التحوّلات وصولا الى الصيغة التي استقرّا عليها.

وأغلب القدماء يميل الى قول سيبويه في أصل الصيغتين(٢١).

والحقّ أنّ بعض المحدثين، لم يبتعد عن مسلك القدماء في نظرتهم لأصل «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، وقد مال إلى الرأي القائل بأنّهما فعلان جامدان، مبنيّان على السماع، لا يُقاسان، ولا يُشتقّان من مادة فعلية أصيلة، مستند إلى طبيعة استعمالهما في السياقات العربية، ويمثّل الدكتور مهدي المخزومي الاتجاه التقليدي الذي يفسّر هذه الألفاظ تفسيراً نحويّاً صرفيّاً؛ إذ يقول: «وأمّا نِعْمَ وبِئْسَ فهما فِعلان جامدان شاذان، وصلا إلينا على هيئة لم تُعهد في الأفعال، فليس مثال (فِعْل) من أمثلة الأفعال»(٢٢)،ويُعدّ هذا الموقف شاهدًا على امتداد الرؤية النحوية الكلاسيكية في بعض أبحاث المحدثين، ما يدلّ على أنّ التحوّل في معالجة هذه الألفاظ لم يكن شاملاً، ولا متّفقاً عليه، بل كان موضع نظرٍ واجتهادٍ، تبعاً للمنهج المعتمد في التحليل.

ثالثًا: أصل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) بين الاسميّة والفعليّة

انتهج سيبويه نهجا خاصّاً لبيان أصل جملة المدح من حيث الاسمية والفعلية؛ إذ قارن جملة المدح بجملةٍ فعليةٍ صريحةٍ؛ ليُثبتَ أنّها تعمل عمل الفعل؛ إذ قال: «وإذا قال: عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبدُ اللهِ ذهبَ أخوهُ، فكأنّه قال: نِعْمَ الرجلُ، فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبدُ اللهِ»(٢٣). في هذا النصّ، يوضح سيبويه أنّ جملة «نِعْمَ الرجلُ» هي جملة فعلية خبرية مثلها مثل جملة «ذهب أخوه»، وهذا يؤكّد أنّ «نِعْمَ» عنده فعل، فضلاً عن ذلك أشار سيبويه إلى اتصال تاء التأنيث بهما، وهي من أبرز علامات الأفعال، فقال: «واعلم أنّ نِعْمَ وبِئْسَ تُؤنّثان وتُذكّران، وذلك قولك: نِعْمَتِ المرأةُ، وإنْ شئت قلتَ: نِعْمَ المرأةُ»(٢٤)، فإثباته لدخول التاء عليهما هو دليل قاطع على أنّهما فعلان وليسا اسمين، فالأسماء لا تقبل تاء التأنيث الساكنة.

أمّا المبرّد فقد سار على نهج سيبويه، وكان أكثر وضوحاً في التصريح بفعلية (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ورفعهما للفاعل؛ إذ قال: «فأمّا ما كان بالألف واللام فنحو قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عبدُ اللهِ... وأمّا قولك: الرجلُ، والدابّةُ، والدارُ فمرتفعان بـ «نِعْمَ» و«بِئْسَ»؛ لأنّهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما» (٢٥).

وهذا نصّ صريح لا يحتمل التأويل، حيث يصفهما المبرّد بأنّهما «فعلان» ويُسند إليهما رفع الفاعل الظاهر بعدهما، وقد عزّز رأيه القائل بفعليتهما في تفسيره الحالة التي يأتي فيها الفاعل ضميراً مستتراً، فقال: «فأمّا الضرب الثاني: فأنْ تُضمِرَ فيها مرفوعاً يفسّره ما بعده، وذلك قولهم: نِعْمَ رجلًا أنتَ... ففي «نِعْمَ» و«بِئْسَ» مضمر يفسّره ما بعده»(٢٦). وهذا القول يُمثل جزماً بفعليتهما؛ إذ إنّ إضمار الفاعل من خصائص الأفعال، والمبرّد هنا يؤكد أنّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ)

تعملان في فاعلٍ مضمرٍ، ممَّا يعزّز حكمه بفعليتهما.

أمَّا ابن السرَّاج، فقد كان الأكثر تنظيماً وتصريحاً في هذه المسألة، حيث أفرد لهما بابًا مستقلاً أوضح فيه فعليتهما بشكلٍ صريح؛ إذ افتتح (باب نعم وبئس) بقوله: «نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان، كان أصلهما: نَعِمَ وبَئِسَ»(٢٧). وهذا الرأي هو أوضح نصّ قياساً إلى سابقيه، حيث بدأ الباب بالحكم مباشرة بأنَّهما (فعلان ماضيان)، ثمَّ شرح أصلهما الصرفي.

وقد استدل ابن السرَّاج –أيضًا– بدخول تاء التأنيث كدليل على الفعلية، فقال: «فإنْ كان الاسم الذي دخلت عليه «نعم» مؤنثًا أُدخِلَت التاء في نِعْم وبِئْس، فقلت: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ»(٢٨). ونلحظ أنَّه يكرر الدليل الأقوى عند البصريين، وهو قبول علامة الفعلية (تاء التأنيث)، مما يؤكد أنَّه يسير على منهجهم.

والحقّ أنَّ سيبويه لم يذكر أي استعمال للعرب فيه شيء يُقرّب (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) من الاسمية. أمَّا قولهم: «والله ماهي بنِعْمَ الولد نصرها بكاء وبرها سرقة»(٢٩)، فلم يرد هذا القول في كتاب العين، ولا في الكتاب، ولا عند الكسائي، والفراء، ولا في إعراب النحاس، ودليل ذلك على أنَّ هذا القول جاء متأخراً، وورد في كتب المفسرين(٣٠)، وفي مؤلف ابن مالك(٣١)، وابن الضائع (٣٢)، وابن هشام(٣٣) ، ومن جاء بعدهم.

وحقيقة ما ذهب إليه الفرّاء أنَّهما فعلان غير متصرّفين؛ لجواز دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما؛ إذ قال: «تقول: بِئْس المنزلُ النارُ، ونِعْمَ المنزلُ الجنةُ. فالتذكير والتأنيث على هذا ويجوز: نِعْمَت المنزلُ دارُك، وتؤنّث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار. وكذلك تقول: نِعْمَ الدارُ منزلُك، فتذكّر فعل الدار إذ كانت وصفاً للمنزل»(٣٤).

والملاحظ أنَّه قال بفعليتهما، وكذلك أكّد فعليتهما؛ إذ قاس (نِعْم) و(بِئْسَ) على (عسى)، فقال: «ونظيرهما «عَسى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ» [الحجرات/١١] وفي قراءة عبد الله «عسَوا أنَ يَكونوا خيرًا منهم» ألا ترى أنَّك لا تقولُ، هُوَ يَعْسِي كما لَمْ تقل يَبْأَس»(٣٥).

ويبدو لي أنَّ الادّعاء على الفراء بالقول باسميتهما متأتٍّ من قوله: «والعرب تُوحّد نِعْم وبِئْس وإنْ كانتا بعد الأسماء فيقولون: أمَّا قومك فنعموا قوماً، ونِعْم قوماً، وكذلك بِئْسَ. وإنَّما جازَ توحيدهما لأنَّهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنَّما أدخلوهما لتدلا عَلَى المدح والذمّ، ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك، وأنَّه لا يُقال منهما يَبْأس الرجلُ زيدٌ، ولا يَنْعمُ الرجلُ أخوك، فلذلك استجازوا الجمع»(٣٦)، وقوله: «لأنَّهما ليستا بفعل يلتمس معناه»، أي أنَّ هذه الصيغة تخلو من الحدث، وفي ذلك قال الرضي: «وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة»(٣٧).

ومهما يكن من أمرٍ، فالمسألة تعدّ من أبرز مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد فصّل ابن الأنباري فيها، وذكر أنَّ الكوفيين احتجّوا على اسميتهما بدخول حرف الجرّ على (نِعْمَ) في «ألست بنِعْم الجار»، ودخول حرف النداء، نحو: «يا نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ»، وكذلك أنَّهما لايحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال؛ لذلك لم يسمع فيهما «نِعْم الرجلُ أمْس»، و«نِعْم الرجلُ غداً»، و«بِئْس الرجلُ أمس»، و«بِئْس الرجلُ غداً»، وذكر –أيضا– أنَّهم احتجّوا بأنَّهما ليس بأفعال؛ لعدم تصرفهما، وكذلك لورود صيغة (فَعيل) فيهما في المسموع عن العرب، في قولهم: «نَعِيم الرجلُ زيدٌ»، وليس في أمثلة الأفعال فَعِيل البتة، وقد بيّن أنّ البصريين احتجّوا على أنَّهما فعلان باتصال الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنَّه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا: «نِعْمَا رَجلَين، ونِعْمُوا رِجَالاً»، وكذلك اتصالهما بتاء التأنيث(٣٨).

وكذلك ردّ البصريون على الكوفيين الذين احتجّوا على دخول حرف الجر على (نِعْمَ) في قول الشاعر:

صَبَّحَكَ اللهُ بخيرٍ باكرِ ... بنِعْمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرِ

إذ خَرَّجه البصريون على حَذْفِ موصوف، قامَتْ صفتُه مَقَامَه تقديرُه: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نِعْم الولدُ(٣٩)؛ لذلك فتحت ميمها مع دخول حرف الجر عليها(٤٠).

أمَّا المحدثون فقد مال بعضهم إلى تجاوز الخلاف التقليدي حول الاسمية والفعلية، فهم يرون أنَّ (نِعْم) و(بِئْس) صيغتان خاصّتان استُخدمتا لغرض إنشائي وهو المدح أو الذمّ، وأنَّهما قد تجرّدتا من الدلالة الزمنية التي هي جوهر الفعل، وفي هذا السّياق يقول عبّاس حسن: «كلّ لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلًا ماضيًا، لازماً جامداً، لا بدَّ له من فاعل. ومع أنَّ كلًّا منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنَّه متجرد من دلالته الزمنية، ومنسلخ عنها بعد أنْ تكوّنت

منه وفاعله جملة «إنشائية غير طلبية»؛ يقصد منها إنشاء المدح العام، أو الذمّ العام، من غير إرادة زمن ماضٍ أو غير ماضٍ»(٤١). ونفهم من هذا الرّأي أنّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان ماضيان جامدان، بشكل شكلي، متجرّدان من الزمن، ومُنشِئان للمدح أو الذمّ العام والشامل. هذا يعني أنّهما لا يدلّان على حدثٍ وقع في الماضي، بل وظيفتهما هي إنشاء المدح أو الذمّ في لحظة التكلّم، ويبدو لي أنّه يميل إلى ترجيح مذهب البصريين القائل بفعليتهما، ولكنّه يضيف بُعداً وظيفياً مهماً، وهو «تجردهما من الزمن»، وهذا التحليل يقر بخصائصهما الفعلية، مثل (اتّصال تاء التأنيث) لكنّه يعترف بطبيعتهما الخاصة كأسلوب إنشائي لا خبري.

ومنهم مَن يرى أنّ الحديث بفعليّة (نِعْم)، و(بِئْس) بصيغتهما هو حديث لا طائل منه؛ لأنّهم يرون أنّ مَن ناقش هذه المسألة، وأفرغ جهده عليها إنّما اهتمّ بفرع وترك الأصل؛ فالأصل –بحسب قولهم– الدّلالة على المدح والذمّ لا على زمنهما، وقد انتقد الدكتور مهديّ المُخزوميّ طريقة القدماء في بحثهم أسباب الخلاف، إذ قال: «وكلا الفريقين كان قد تشبّث في تأييد مذهبه باعتبارات لفظية، لا تنهض دليلاً على صحته، فقد تمسّك البصريون في ذهابهم إلى فعليتها بدخول تاء التأنيث الساكنة، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى، وتمسّك الكوفيون في ذهابهم إلى اسميتهما بدخول أداة المخفّض عليهما، فيما رووا من المثالين، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأسماء الأخرى»(٤٢).

ويُفهم من هذا النّقد أنّ الفريقين اعتمدا على دليل جزئي لا يُثبت الحكم النحوي، لكنّ كِلا الفريقين تغافل عن بقية العلامات التي لو نظروا فيها لكان لهم رأي أكثر دقّة، فالمخزوميّ يذهب إلى أنْ يكون التحليل النحوي شاملاً، لا يعتمد على علامة واحدة فقط، بل ينظر في مجموع العلامات ومدى انسجام الكلمة مع نظام الفعل أو الاسم في العربية. وإلّا فالاستدلال قاصر وضعيف.

ويعلّل المخزوميّ مدافعًا عنهم في ذلك الخلاف بقوله: «ولا أقول إنّهم كانوا يجهلون ذلك، فلدى شيوخهم من أئمّة النحو، وفي مقدمهم: الخليل والفراء من الأقوال والتفسيرات اللغويّة ما لا يدع مجالاً للشكّ في أنّ هؤلاء الروّاد الأوائل كانوا يضعون الاستعمال في مقدّمة الاعتبارات»(٤٣).

وملخّص المسألة: يُجمع البصريون الكبار (سيبويه، المبرّد، ابن السرّاج) على أنّهما فعلان، ثم طرأ عليهما تغيير صوتي. أمّا الكوفيون فيرونهما اسمين، بينما نظر المحدثون إلى وظيفتهما في السياق بشكل أكبر بعيدا عن مسميّات الاسميّة والفعليّة.

رابعًا: أثر العامل في جملة المدح والذمّ

عدّ سيبويه (نِعْمَ) و(بئس) فعلين كما أوضحنا، لذلك فإنّهما يسري عليهما قانون رفع ما بعدهما ظاهراً أو مقدّراً. وفي ذلك قال: «وأمّا قولهم: نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله، ... عمل نِعْمَ في الرجل ولم يعمل في عبد الله»(٤٤). أي أنّ (نِعْمَ) رفعت (الرجل) على أنّه فاعل، لكنّ عملهما يقتصر على الفاعل، أمّا رفع المخصوص فالفعل (نِعْمَ) لم يعمل في (عبدُ الله).

وسيبويه قد صرّح –كما ذكرنا– بأنّ (نِعْم) تعمل في الفاعل، وقد تعمل في محذوف يفسّره النكرة، وجعل (نِعْمَ) والنكرة كالكلمة الواحدة، فقال: «فنِعْمَ تكون مرة عاملة في مضمر يفسّره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومنّه، ثمّ يعملان في الذي فسّر المضمر عمل مثله وويحه إذا قلت لي مثله عبداً»(٤٥)، وتفسير ذلك أنّ (نِعْمَ) وفاعلها المحذوف كلاهما يعملان في النكرة، وبذلك نجد سيبويه يجعل (التمييز) بتأثير الفعل (نِعْمَ)، وهذا يعود الى الاعتقاد الجازم بنظرية العامل.

وتابع المبرّد سيبويه في أنماط الفاعل فهو عنده: إمّا ضميرًا مستترًا مفسّرًا بما بعده، أو اسمًا معرّفًا بـ(ال) الجنسيّة، إذ قال: «أمّا نِعْم وَبِئْسَ فَلَا يقعان إِلَّا على مُضْمر يفسّره مَا بعده وَالتفسير لازم أَو على معرفَة بِالْألف وَاللَّام على معنى الْجِنْس» (٤٦)، وقد أوضح المبرّد هذه القواعد بأمثلة مفصّلة، وأشار بعدها إلى أنّ الّذي رفع الفاعل إنّما هو الفعل، أي: فعل المدح، أو الذمّ، وهو بهذا وافق سيبويه، وقال أيضاً: «فَأَمَّا مَا كَانَ معرفَة بِالْألف وَاللَّام فنحو قَوْلك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ وَبِئْسَ الرجلُ عبدُ الله وَنِعْم الدَّارُ دَارُك، وَإِنْ شِئْت قلت نِعْمَتْ الدَّارُ لما أذكرهُ لَك إِنْ شَاءَ الله وبِئْسَتْ الدَّابَّةُ

دابتُك وَأمَّا قَوْلك الرجل وَالدابّة وَالدَّار فمرتفعات بِنعْمَ وَبِئْسَ لِأَنَّهُمَا فعلان يرْتَفع بهما فاعلاهما»(٤٧).

وبناءً على هذا في الحالة الأولى يكون الضمير المستتر لازماً، لا يُفهم المراد من الجملة إلا بظهور الاسم الذي يفسّره لاحقاً، والتفسير هنا لازم لا بدّ منه. أمّا في الحالة الثانية، فيجوز أنْ يكون الفاعل اسماً ظاهراً فيه «ال» الجنسية، مثل «نِعْم الرجلُ زيدٌ»، فـ(الرجل) هو الفاعل، لكنّه لا يدلّ على رجلٍ معيّنٍ، بل على جنس الرجال، والرفع في المخصوص بالمدح والذمّ عند المبرّد على ضربين، ويفسّره قوله: «وَأمَّا قَوْلك زيد وَمَا أشبهه فَإِنَّ رَفعه على ضَرْبَيْنِ أحدهما أَنَّك لما قلت نِعْم الرجلُ فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ مَحْمُود فِي الرِّجَال قلت زيد على التَّفْسِير كَأَنَّهُ قيل من هَذَا الْمَحْمُود، فَقلت هُوَ زيدٌ وَالْوَجْه الآخر أَنْ تكون أردْت بزيد التَّقْدِيم فأخّرته وَكَانَ مَوْضِعه أَنْ تَقول: زيدٌ نِعْم الرجلُ»(٤٨)، ويتّضح من قوله هذا أنّه يرفض أنْ يكون (زيدٌ) بدلاً من الرجل، ويرى أنّ رفعه إمّا تفسيراً للفاعل، أو أنّه فاعل مؤخّر في اللّفظ.

ولم يضف ابن السرّاج جديدا لعبارتي سيبويه والمبرّد في هذا الشأن(٤٩).

وبالعودة الى سيبويه فقد فصّل في هذه المسألة تفصيلاً دقيقاً، وذكر أنّ الفاعل قد يرد معرفا بـ(ال) أو معرفا بالإضافة، فقال: «فالاسمُ الذي يظهر بعد نِعْمَ إذا كانت نِعْمَ عاملةً فيه الاسمُ الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل، إذا لم ترد شيئاً بعينه»(٥٠). ويعني ذلك أنّ الفاعل في (نِعْمَ) قد يكون اسماً معرفاً بـ«ال»، نحو: (الرجل)، أو مضافًا إلى ما فيه «ال»، نحو: (غلام الرجل)، وذلك إذا لم تكن تقصد فرداً معيّناً بذاته، بل تقصد الجنس أو النوع، أي أنّ «ال» هنا للجنس لا للعهد.

وأكّد سيبويه على أنّه إذا حُذِف الفاعل، وتلته نكرة تفسّره لا يمكن إظهاره؛ لأنّ النكرة تغني عن الفاعل وتدلّ عليه، قال سيبويه: «وحسبُك به رجلاً مثل نِعْمَ رجلاً في العمل وفي المعنى»(٥١)، وفسّر المبرّد قول سيبويه في حذف الفاعل، إذ قال: «لِأَنَّهُ مُسْتَغْنًى عَنهُ بِذكر الرجل»(٥٢). وذكر سبب نصب (رجلا) على التمييز؛ إذ قال: «وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَة قَوْلك عِنْدِي من الدَّرَاهِم عشرُون درهما»(٥٣)، وهو ما أشار إليه ابن السرّاج(٥٤)، فلفظة (رجلاً) منصوبة قياساً على السبب الذي نصب به «درهماً» على التمييز، ويبدو لي أنّ هذا القياس فيه بعدٌ، ولا يوجد تشابه أو تقارب في المثالين، وسيبويه ذكر سببا آخر أفاد به المعنى والعمل، فقال: «وحسبُك به رجلاً مثل نِعْمَ رجلاً في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنّهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة»(٥٥). فقد قاس (نِعْمَ) على (حَسبُك)، فإنّها تفيد معنى المدح في قول العرب: (وحَسبُك به رجلاً)، وذلك عن طريق نبر اللام في (رجلاً) ممدوحاً أو عظيماً، والواضح أنّ سيبويه لم يذكر علّةً صريحة للنصب.

وقد ذكر ابن يعيش العلة من الحذف عند سيبويه، فقال: «منع سيبويه الجمع بين فاعل (نعم) وتمييزها واحتج في ذلك بأنّ المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر»(٥٦). وبهذا فالمحذوف يُعرَف ضمناً، فالمتكلم عارف به غير محتاج الى ذكره.

بيد أنّ المبرّد جوّز جمع الفاعل والنكرة المنصوبة بعده، فقال: «وَاعْلَم أنّك إذا قلت نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ فقولك: رجلاً توكيد لأنّهُ مُسْتَغْنًى عَنهُ بِذكر الرجل ...وعَلى هَذَا قَول الشَّاعِر:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا ... فنِعمَ الزَّاد زادُ أبيكَ زادا» (٥٧).

وقد تابعه ابن السرّاج في ذلك(٥٨).

وما ذكره المبرّد وابن السرّاج مخالف لما ذكره سيبويه الذي أكّد على أنّ النكرة المنصوبة المفسّرة للفاعل لا يمكن أنْ تأتي في سياق مجيء الفاعل، وفي ذلك قال: «ومما يضمر لأنّه يفسّره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرٌ»(٥٩)، فسيبويه لا يجوّز الجمع بين فاعل (نِعْمَ) والنكرة المفسّرة له بأي حال من الأحوال، بخلاف المبرّد وابن السرّاج اللذين صرّحا بالجواز، إذ أرجعا ذلك الى كلام العرب على أنّهما لم يعدّا النكرة تمييزا، بل هي عندهم تـــوكيد(٦٠).

وثمّة إشارة مهمّة أشار إليها سيبويه، وهي أنّه في حال حذف الفاعل فلا يمكن أنْ ينوب عنه اسم معرف بـ(ال) منصوب مفسّر له؛ إذ قال: «فإنّما منعك أنْ تقول نِعْمَ الرجلَ إذا أضمرتَ أنّه لا يجوز أنْ تقول حسبُك به الرجلَ، إذا أردت معنى حسبُك به رجلاً»(٦١)، فنلحظ تعليل سيبويه بأنّ الاستغناء لا يجوز إلّا إذا كان المفسّر نكرةً قياسا على النكرة المفسرة في (حسبُك به رجلاً).

أمَّا المحدثون، فقد حاول بعضهم أنْ يتوسّع في دراسة الفاعل لصيغتي المدح والذمّ، فقد أضاف عباس حسن أنواعا أخرى من الفاعل، لكنّها تتفرّع منَ التقسيم الذي وضعه القدماء، أي أنَّه لم يخرج عن التأصيل البصريّ، إذ إنَّه في سياق تعداده لأنواع فاعل صيغتي المدح والذمّ بعد ذكره الضمير المستتر، والمعرف بـ(ال)، ذكر المضاف إلى المضاف إلى المعرّف بـ(ال)، نحو: نِعْم قارئُ كتبِ الأدبِ، وبِئْس مُهملُ أمرِ اللغةِ، وذكر –أيضا– الضمير المستتر وجوبًا بشرط أنْ يكون ملازماً الإفراد والتذكير، وعائدًا على تمييز بعده، يفسّر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام، نحو: نِعْمَ قوماً العربُ، وبِئْس قوماً أعداؤهم(٦٢)، ويبدو لي أنَّ هذا التقسيم الذي جاء به عباس حسن، إنَّما يدلّ على نباهته وذكائه الفائقين؛ لأنَّه حاول أنْ يربطَ بين النظرية القديمة والاستعمال العربي الواقعي، فرأى أنَّ حصر الفاعل في نوعين فقط يقصّر النطاق، ولا يفي بحاجة الشرح والتحليل، فوسّع دائرة الأنواع تماشياً مع نظرية التطوّر اللغوي مع محافظته على الضوابط.

وقد برز عند المحدثين اتّجاه جديد يسعى إلى إعادة النظر في طبيعة هذه التراكيب، ومن أبرز مَن مثّل هذا الاتجاه الدكتور تمّام حسان، الذي نظر إلى (نِعْمَ) و(بِئْسَ) لا بوصفهما أفعالًا بالمعنى الاصطلاحي المعروف، بل بعدّهما تراكيب تعبيرية جاهزة تقوم بوظيفة بلاغية أكثر منها نحوية، ومن ثمّ رفض أنْ يكون لهما عمل نحوي حقيقي في الفاعل أو المخصوص، إذ قال: «تقوم الخوالف بدور المسند دون دور المسند إليه، ولعلّ هذا هو الذي جعل النحاة يعدّون معظمها أفعالًا، ولكن الذي يفرّق بينها وبين الأفعال أنّها لا توصف بتعدٍّ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات، ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات»(٦٣).

وتمّام حسان في هذا النصّ يتحدث عن نوع خاصّ من التراكيب في اللغة سماها «الخوالف» أي: (نِعْم، وبِئْس، وحبّذا، ولا حبّذا)، هذه التراكيب لا تؤدي في رأيه وظيفة الفعل الكاملة، فهي لا تتضمن مسنداً إليه مثل ما هو في الجملة الفعلية العادية، بل تقوم بوظيفة المسند فقط، أي أنّها تعبر عن الحكم أو التقييم مثل المدح أو الذمّ من دون أنْ تُسنِد هذا الحكم إلى فاعل حقيقي.

ويبدو لي أنَّ هذا السبب هو الذي دفع جمهرة من النحويين لعدّها أفعالاً؛ لأنّها تشبه الأفعال في كونها تحمل معنى معيّناً، لكنّها تختلف عن الأفعال من جهة مهمة، وهي أنّها لا تدخل في علاقة نحوية تقليدية مع ما يليها، فلا يقال إنّها متعدية أو لازمة، ولا ترفع فاعلاً حقيقياً بالمعنى المعروف، ولا تعمل في المجرورات أو المنصوبات بالطريقة التي تعمل بها الأفعال الأخرى.

وهذا الرأي يختلف عن رأي البصريين الذين عدّوا (نِعْم) و(بِئْس) أفعالاً حقيقية ترفع فاعلًا، وتعمل في المخصوص، أمَّا تمّام حسان فينظر إليها بوصفها تراكيب لغوية لا تخضع لقواعد العمل النحوي المعتادة.

خامساً: تقديم المخصوص بالمدح أو الذمّ:

جوّز سيبويه تقديم المخصوص بالمدح شريطة أنْ يكون هو المقصود بالكلام لا أحد غيره، فقال: «واعلم أنَّه محال أنْ تقول: عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، والرجلُ غير عبد الله، كما أنَّه محال أنْ تقول عبدُ الله هو فيها، وهو غيره»(٦٤). وفي ذلك قال المبرّد: «وَاعْلَم أنَّه لا يجوز أنْ تَقول زيدٌ نِعْمَ الرجلُ وَالرجلُ غير زيد لأنَّ نِعْمَ الرجلُ خبر عَن زيد وَلَيْسَ بِمَنْزِلَة قَوْلك زيدٌ قَامَ الرجلُ لأنَّ نِعْمَ الرجلُ مَحْمُود فِي الرِّجَال»(٦٥)، وبعد أن جوّز التقديم قاسه على كلام العرب، والعرب تقدّم الأهمّ، وفي ذلك قال سيبويه: «كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانِهم»(٦٦)، فالعرب تقدّم المخصوص على فعل المدح للعناية به، وقد علّل سيبويه التقديم، فقال: «وإذا قال: عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبدُ الله ذهب أخوه؛ كأنَّه قال نِعْمَ الرجلُ فقيل له مَن هو؟ فقال: عبدُ الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنَّه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعْم الرجلُ»(٦٧)، ونلحظ أنَّ سيبويه وازن بين (عبدُ الله ذهبَ أخوه) و(عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ)، فقدّم المبتدأ على جملة الخبر في (ذهبَ أخوه) و(نِعْمَ الرجلُ).

ومن المسائل التي انفرد بها سيبويه عند تقديم المخصوص بالمدح أو الذمّ أنْ يكون الفاعل مُعرفًا بـ(ال)، فقد انفرد بهذا الشرط وبالتمثيل له، وفي ذلك قال: «واعلم أنَّه لا يجوز أنْ تقول: قومُك نِعْمَ صغارُهم وكبارُهم، إلّا أنْ تقول: قومُك نِعْمَ الصغارُ ونِعْمَ الكبارُ، وقومُك نِعْمَ القومُ؛ وذلك لأنَّك أردت أنْ تجعلهم من جماعات ومن أممٍ كلّهم

صالحون، كما أنَّك إذا قلتَ: عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، فإنَّما تريد أنْ تجعله من أمّةٍ كلّهم صالحون، ولم ترد أنْ تعرّف شيئًا بعينه بالصلاح بعد نعم»(٦٨).

ويبدو أنَّ سيبويه قصد بـ(صغارهم)، و(كبارهم) بعضَ صغارهم وكبارهم، بينما المدح إنَّما يُراد به العموم؛ لذلك اشترط التعريف بـ(ال). فالتعريف بالإضافة لا يبلغ مرتبة التعريف بـ(ال)، وإنْ عُدّ في الأصل من أضرب التعريف.

وقد قاس سيبويه تقديم المخصوص على قول العرب في مدحهم الشخص من دون صيغة المدح فقال: «ومثل ذلك قولك: عبدُ الله فارهُ العبدِ فارهُ الدابّةِ؛ فالدابّةُ لعبد الله ومن سببه، كما أنَّ الرجل هو عبدُ الله حين قلت عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، ولست تريد أنْ تُخبرَ عن عبد بعينه ولا عن دابّة بعينها، وإنَّما تريد أنْ تقول إنَّ في مِلكِ زيد العبدَ الفارهِ والدابّة الفارهة؛ إذ لم ترد عبداً بعينه ولا دابّةً بعينها»(٦٩). ونلحظ أنَّ سيبويه هنا يوازن بين قولين: أوّلهما: عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، والثاني: عبدُ الله فارهُ العبدِ فارهُ الدابّةِ، فعبد الله: مبتدأ وخبره جملة (نِعْمَ الرجلُ) من الفعل والفاعل، وهذا المعنى يقترب من (عبدُ الله فارهُ العبدِ فارهُ الدابّةِ)، فعبد الله مبتدأ. و(فارهُ العبدِ) خبره. ويريد أنْ يقول سيبويه: إنَّ عبدَ الله هو الرجل لا شخص غيره كما أنَّ عبدَ الله هو الفارهُ لا شخص غيره.

أمَّا المبرّد فله رأي آخر في هذا الباب؛ إذ قال: « وَالْوَجْه الآخر أَنْ تكون أردْت بزيد التَّقْدِيم فأخرته وَكَانَ مَوْضِعه أَنْ تَقول زيدٌ نِعْم الرجلُ فَإِنْ زعم زاعمٌ أَنَّ قَوْلك نِعْمَ الرجلُ زيدٌ إِنَّمَا زيدٌ بدل من الرجل مُرْتَفع بِمَا ارْتَفع بِهِ كَقَوْلك مَرَرْت بأخيك زيد وَجَاءَنِي الرجل»(٧٠).

فقول المبرّد هنا دقيق جدًا ويتعلّق بمسألة تقديم المخصوص بالمدح وتأخيره، وهي مسألة بلاغية ونحوية معًا، فهو يتكلّم عن جملة مثل: (نِعْم الرجلُ زيدٌ)، ويقول: إنَّ من وجْه التفسير أنْ تكون أنت تريد زيدا بالمدح، وتريده أنْ يكون مقدّماً في اللفظ، أي تقول: (زيدٌ نِعْم الرجلُ)، ولكنّك أخّرته في اللفظ، وقدمّت الفعل وفاعله، ففي نيّتك أنْ تبدأ بزيد لأنَّه هو المخصوص بالمدح، ولكنَّك قدّمت التركيب الذي يعبّر عن المدح وهو: (نعم الرجل)، ومن ثَمّ ذكرت الاسم المقصود بالمدح وهو: (زيد)، فكأنَّك تقول: (زيدٌ هو الذي نِعْمَ الرجلُ)، ولكنّك عدلت عن هذا اللفظ إلى (نِعْم الرجلُ زيدٌ).

ويسمّي المبرّد هذا الوجه تأخيرا للمخصوص مع نيّة تقديمه، والمعنى زيدٌ هو المتقدّم في الذكر، ولكنّه في اللفظ وقع مؤخّرا، حيث تبدأ بالمدح ثم تبيّن من هو المقصود به، وهو ما يسمّى بالمخصوص بالمدح المؤخّر بما يراه المبرّد، فكأنَّه يرى أنَّ الأصل تقديم المخصوص.

فالمبرّد في عبارته يجعل زيدًا في قولنا: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ مخصوصًا بالمدح، ولا يُعامل (زيدٌ) على أنَّه بدلٌ من «الرجل» كما رأى بعض النحويين، بل يراه مخصوصاً بالمدح مؤخّرًا مع نيّة التقديم.

نستشفي ممّا سبق أنَّ سيبويه له مسلكٌ آخر في باب المخصوص بالمدح، وهو أضيق من مسلك المبرّد؛ لأنَّه اشترط شروطًا في الفاعل ليجوز أنْ تأتي بعده باسم مخصوص، فقد رأى أنَّه لا يجوز أنْ تقول: قومُك نِعْمَ صغارُهم وكبارُهم، لأنَّ صغارهم وكبارهم ليسا معرفين بـ«ال»، وإنَّما هما معرفان بالإضافة، والإضافة – في رأيه – لا تفيد العموم الكامل كما تفيده «ال».

والرابط بينهما أنَّ كليهما يُدرك أنَّ المخصوص بالمدح قد يُقدّم أو يُؤخّر، لكنّ المبرّد توسّع في هذا الباب، ورأى أنَّ التقديم في المعنى يكفي، ولو تأخّر المخصوص في اللفظ، فلا حرج عنده أنْ تقول: نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ، وتكون قد بدأت بالمدح ثم عيّنت الممدوح، وسيبويه يُحاول حفظ العلاقة بين الفاعل والمخصوص بدقّة، وجعل المدح عامًا يدخل فيه المخصوص، لا موجّهاً إلى شخص بعينه فقط.

وقد كرّر ابن السرّاج قول سيبويه والمبرّد في جواز تقديم المخصوص بالمدح أو الذمّ، شرط أنْ يكون هو المقصود، إذ قال: «ولا يجوز أنْ تقول: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، والرجل غير زيد؛ لأنَّه خبر عنه»(٧١)، وبهذه الحالة يكون المخصوص مبتدأ خبره الجملة الفعلية.

وقد اقتفى المحدثون أثر النحويين الأوائل في باب تقديم المخصوص، فاعتمدوه أسلوباً سائغاً، وجرى استعماله في كثير من المؤلفات الحديثة، فقد أقرّ الدكتور فاضل السامرائي بجواز التقديم، ورأى أنَّه يجوز «أنْ تأتي بالمخصوص

بالمدح والذمّ، أوّلا ثم تأتي بعده بالفعل والفاعل، فتقول: (محمدٌ نِعْمَ الرجلُ) و(الخيانةُ بِئْسَ الخلقُ)»(٧٢).

ويبدو لي أنَّ تقديم المخصوص بالمدح والذمّ ليس فيه أي كسر للقاعدة، بل يُعَدّ ضرباً من تنويع الأساليب في البيان العربي، وغالبًا ما يفيد التوكيد أو الاهتمام، الأمر الذي يقتضي جعل المخصوص في المقام الأوّل من الكلام .

سادسا: الأصل في صيغتي (حبَّذا) (ولا حبَّذا)

ذكر سيبويه أنَّ (حبَّذا) لفظ ملازم لحال واحدة في التأنيث والتذكير. وأنَّه لا يمكن الفصل بينهما. وبذلك فالصيغة تكون على الشكل (حبَّ+ذا). فالعلاقة بينهما كالعلاقة بين (لو+لا) في الشرط، فلا تستعمل إلّا بلفظ (لولا) التي بمعنى الوجود، وكالمضاف والمضاف إليه؛ إذ قال: «وزعم الخليل رحمه الله أنَّ حبَّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنَّك تقول للمؤنث حبَّذا ولا تقول حبّذه، لأنَّه صار مع حبّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنَّه كالمثل»(٧٣).

أمّا المبرّد فكان شارحاً لكلام سيبويه، والفارق بينهما أنَّ سيبويه حمل قول الخليل بن أحمد على «الزعم»، أمّا المبرّد، فقد استند إلى زعم الخليل، وجعله أساساً فقال: «وأمّا حبَّذا فإنَّما كانَت في الأَصْل حبَّذا الشَّيْء لِأَنَّ ذَا اسْم مُبْهَم يَقع على كل شَيْء فَإِنَّمَا هُوَ حبّ هَذَا مثل قَوْلك كرم هَذَا ثمّ جعلت حبّ وَذَا اسْماً وَاحِداً فَصَارَ مُبْتَدأ وَلزِمَ طَرِيقَة وَاحِدَة على مَا وصفت لَك فِي نِعْم فَتَقول حبَّذا عبدُ الله وحبَّذا أمةُ الله ولَا يجوز حبذه لأنَّهَا جعلا اسْما وَاحِدًا فِي معنى الْمَدْح فانتقلا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ قبل التَّسْمِيَة» (٧٤)، ونلحظ أنَّ المبرّد قد صرح بأنَّ هذا اللفظ اسم واحد جعل لمعنى المدح ولم يأتِ ابن السرّاج في هذا الباب بجديد بل ذكر ما جاء عند سيبويه والمبرّد، إذ قال: «تأويلها حبّ الشيء زيد لأنَّ ذا اسم مبهم يقع على كلّ شيء ثمّ جعلت حبّ وذا اسمًا فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول: حبَّذا عبدُ الله، وحبَّذا أمة الله». ولا يجوز حبذه لأنَّهما جعلا بمنزلة اسمٍ واحدٍ في معنى المدح»(٧٥).

وقد وازن السيرافي بين صيغة حبَّذا ودلالتها على المدح في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فقال: «حبَّذا زيدٌ، فكأنَّه قال: المحمود زيدٌ، وإذا قال: حبَّذا الزيدان فكأنَّه قال: المحمودان الزيدان، وإذا قال: حبَّذا هندٌ فكأنَّه قال: المحمودة هند، وإذا قال حبَّذا الهندات فكأنَّه قال: المحمودات الهندات. وناب لفظ (حبَّذا) عن ذلك كلّه وجرى مجرى الفعل للذي جعل مع الحرف كشيء واحدٍ، فجرى مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر على لفظٍ واحدٍ»(٧٦).

أمّا المحدثون، فقد فصّل بعضهم في الأصل الاشتقاقي لصيغة (حبَّذا)، فضلًا عن تأييده عدم جواز اتصالها بتاء التأنيث الساكنة، ولا بضمائر الرفع، معزّزا ذلك بتأصيل لآراء القدماء في هذه المسألة(٧٧).

وقد خالف الدكتور تمّام حسان ما استقرّ عليه رأي أكثر النحاة القدماء، –فضلًا عن الذين حذوا حذوهم من المحدثين– في تحليله للتراكيب الإنشائية مثل (نعْم) و(بِئْس) و(حبَّذا) و(لا حبَّذا)، إذ قال: «والذي يقال في نِعْمَ وبِئْسَ يقال أيضًا في حبَّذا ولا حبَّذا، فلا صلة لهما بمعنى مشتقات مادة «ح ب ب»، وإنَّما يقوم التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعًا مقام التعبيرات المسكوكة كما سبق في التعجّب، فالتعبير هنا بكلماتٍ لا تتغيّر صورتها ولا يتغيّر ما تقرّر لها من الرتبة، فهي على حدّ تعبير الأشموني جارية مجرى الأمثال»(٧٨).

ويبدو لي أنَّ ما أدلى به تمّام حسان من أنَّها تعبيرات مسكوكة لا تنتمي إلى مجال التصريف والاشتقاق يعدّ وصفاً مطابقاً لها؛ إذ إنَّها تؤدّي وظيفة إنشائية ثابتة، لا تتغيّر ألفاظها ولا تتبدّل مواقعها، فهي كالأمثال الجارية والتعجّبات الجاهزة؛ لذلك خالف القدماء في الأصل الاشتقاقي لهذين اللفظين، ورأى أنَّ وظيفة (حبَّذا) وظيفة بلاغية قائمة بنفسها، بمنأى عن التصريف والاشتقاق.

نتائج البحث:

في ختام هذه الدراسة توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج لعلَّ أبرزها:

١–لم يصرّح سيبويه بمصطلحي (المدح) و(الذمّ) صراحةً، بل استعمل لفظي (الصلاح) و(الرداءة)، للتعبير عنهما، وكان المبرّد أوّل من استعمل المصطلحين من النحويين الثلاثة، وتبعه في ذلك ابن السرّاج.

٢–مال سيبويه إلى تقديم المسائل التي ألفاها أكثر تعقيداً في التركيب قُبيل عرض القاعدة العامّة للمصطلح في باب

المدح والذمّ؛ وذلك ليبيّن الاستعمالات المختلفة للظاهرة، وهو من أهم خصائص منهجه الوصفي الذي اعتمد على الاستقراء.

٣–انفرد سيبويه في قوله بوجوب أنْ يكونَ الفاعل مُعرّفًا بـ(ال) عند تقديم المخصوص بالمدح أو الذمّ، فقد انفرد بهذا الشرط في نحو: قومُك نِعْمَ الصغارُ، ولم يجوّز أنْ تقول: قومُك نِعْمَ صغارُهم، فالتعريف بالإضافة عنده لا يبلغ مرتبة التعريف بـ(ال)، والغاية من ذلك جعل المدح عامّاً يدخل فيه المخصوص، لا موجّهاً إلى شخصٍ بعينه فقط.

٤–خالف ابن السرّاج سيبويه والمبرّد في أصل: (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وذهب إلى أنَّ أصلهما: (نَعِمَ) و(بَئِسَ)، وسيبويه والمبرّد قد ذهبا إلى أن أصلهما: (نَعِمَ) و(بَئِسَ)، وهو ما سار عليه أغلب القدماء بعد سيبويه.

٥–أثبت البحث أن الفرّاء لم يقل باسمية (نِعْمَ) و(بِئْسَ) صراحةً، بل على العكس تماماً وجدناه يقول بفعليتهما صراحةً، ولكنَّ بعض المتأخرين أصحاب هذا الادّعاء فهموا كلامه بشكلٍ غير دقيقٍ.

٦–ألفى البحث قلّة الشواهد الشعرية في هذا الباب، وبخاصّة عند سيبويه.

٧–أثبت البحث أنَّ بعض المحدثين يرون أنَّ (نِعْم) و(بِئْس) صيغتان خاصّتان استُخدمتا لغرض إنشائي وهو المدح العامّ أو الذمّ العامّ، وأنّهما قد تجرّدتا من الدلالة الزمنيّة التي هي جوهر الفعل، من غير إرادة زمنٍ ماضٍ أو غير ماضٍ؛ إذ تدلّان على حدثٍ في لحظة التكلّم.

٨–أثبت البحث انتقاد بعض المحدثين للقدماء في حديثهم عن الفعليّة والاسميّة في (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وتشبّثهم في تأييد مذهبهم باعتبارات لفظية لا تنهض دليلًا على صحّة اعتقادهم لتحقّقها في جانب وقصورها في جوانب أخرى، ورأى المحدثون أنَّ الأحرى هو النظر إلى وظيفتهما في السياق بشكل أكبر بعيداً عن مسمّيات الاسميّة والفعليّة.

الهوامش:

١.الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام مُحمّد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م: ١٧٩/٢.

٢. من أعلام البصرة سيبويه ,هوامش وملاحظات حول سيرته وحياته, د. صاحب أبوجناح، منشورات وزارة الإعلام العراقية, ١٩٧٤م: ١٠٣.

٣. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م: ٦٠.

٤. ينظر: سيبويه, حياته وكتابه، أحمد محمد بدوي، مؤسسة هنداوي لنشرالمعرفة والثقافة، ٢٠١٩م: ٣٠.

٥. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠/٢.

٦.الكتاب: ١٧٥/٢.

٧.ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.

٨.المقتضب: ١٤٠/٢.

٩.المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١٠.المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١١.المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١٢.الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت: ١١١/١.

١٣.ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٥.

١٤.ينظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م: ١١٢/٢.

١٥.الكتاب: ١٧٩/٢.

١٦. ينظر: المصدر نفسه: ١٠٧/٤.

١٧. المقتضب: ١٤٠/٢.

١٨. ينظر: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، آرتور شادة، إخراج وتعليق الدكتور صبحي التميمي، مركز عبادي للدراسات والنشر، اليمن، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م: ٦٣.

١٩. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٧١، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د.عبدالعزيز سعيد الصيغ، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م : ٢٤٨.

٢٠. الأصول في النحو: ١/١١١.
٢١. ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م: ١/١٣٢، والصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تح: إميل بديع يعقوب ومُحمَّد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م: ٣/٩٠٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان مُحمَّد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان مُحمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م: ٢/ ٢٩٢.
٢٢. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٦م: ١٩٧.
٢٣. الكتاب: ٢/١٧٦.
٢٤. المصدر نفسه: ٢/١٧٨.
٢٥. المقتضب: ٢/١٤١.
٢٦. المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
٢٧. الأصول في النحو: ١/١١١.
٢٨. المصدر نفسه: ١/١١٤.
٢٩. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تح: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: ٢/١١٠٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه: ٣/١٦١، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري(ت ٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م: ٢/٧٥.
٣٠.ينظر: دَرْجُ الدُّرر في تَفسيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل (ت ٤٧١هـ)، تح: وَليد بن أحمد بن صَالح الحُسَيّن، وإياد عبد اللطيف القيسي: ط١، مجلة الحكمة، بريطانيا ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م: ٢/ ٣٢٣.
٣١.شرح الكافية الشافية: ٢/١١٠٢.
٣٢. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م: ٤١١.
٣٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة: ٣/ ٢٣٩.
٣٤. معاني القرآن، أبو زَكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ) تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجّار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر: ٢/١٤٢.
٣٥. المصدر نفسه، الصفحة نفسها .
٣٦.معاني القرآن: ٢/١٤٢.
٣٧.شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، ط١،عالم الكتب، ٢٠٠٠م: ٥/٢٥٣.
٣٨.ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى (د . ت) : ١/٨٤-٨٦.
٣٩. ينظر: أسرار العربية، أبو البركات، عبد الرحمن بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ط١، دار الأرقم ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م: ٩٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: ١/٥٠٧، وتفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت٧٧٤هـ) تح: سامي بن محمد سلامة، ط٢، دار طيبة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م: ٢/٣٣٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان١٤١٩هـ- ١٩٩٨م: ٢/٢٧٥.
٤٠. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٣.
٤١. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، مصر: ٣/٣٦٩.
٤٢. في النحو العربيّ نقد وتوجيه: ١٩٧، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.
٤٣. في النحو العربيّ نقد وتوجيه: ١٩٧.
٤٤.الكتاب ٢/١٧٧.
٤٥.المصدر نفسه، الموضع نفسه.
٤٦. المقتضب: ٢/١٤١.

٤٧. المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
٤٨. المصدر نفسه: ٢/١٤١-١٤٢.
٤٩. ينظر: الأصول في النحو: ١/١١١.
٥٠. الكتاب: ٢/١٧٧-١٧٨.
٥١. المصدر نفسه: ٢/١٧٥.
٥٢. المقتضب: ٢/١٥٠.
٥٣. المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
٥٤. ينظر: الأصول في النحو: ١/١١٨.
٥٥. الكتاب: ٢/١٧٥.
٥٦. شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت (د . ت): ٧/١٣٢-١٣٣.
٥٧. المقتضب: ٢/١٥٠.
٥٨. ينظر: الأصول: ١/١١٧.
٥٩. الكتاب: ٢/١٧٦.
٦٠. ينظر: المقتضب: ٢/١٥٠، والأصول في النحو: ١/١١٧.
٦١. الكتاب: ٢/١٧٨.
٦٢. ينظر النحو الوافي: ٣/٣٧٠.
٦٣. اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٨.
٦٤. الكتاب: ٢/١٧٦.
٦٥. المقتضب: ٢/١٤٩.
٦٦. الكتاب: ١/٣٤.
٦٧. المصدر نفسه: ٢/١٧٧.
٦٨. الكتاب: ٢/١٧٧.
٦٩. المصدر نفسه، الموضع نفسه.
٧٠. المقتضب: ٢/١٤٢.
٧١. الأصول في النحو: ١/١١٣.
٧٢. معاني النحو: ٤/٢٩٧، وينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، الطبعة الرابعة، دمشق ١٤١٨هـ: ٦/٣٤٧.
٧٣. الكتاب: ٢/١٨٠.
٧٤. المقتضب: ٢/١٤٥.
٧٥. الأصول في النحو: ١/١١٥.
٧٦. شرح كتاب سيبويه، أبوسعيد السيرافي، تح: أحمد حسن وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة التاسعة ٢٠٠٨م: ٣/٢٢.
٧٧. ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه: ١٩٩، والنحو الوافي: ٣/٣٨٠.
٧٨. اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.
١-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان مُحمّد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: الدكتور رجب عثمان مُحمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢-أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ط١، دار الأرقم ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٣-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السرّاج (ت ٣١٦هـ) تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٤-إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس، تح د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٥-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبوالبركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د.جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (د . ت).

٦-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي: دار الفكر للطباعة.
٧-تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت٧٧٤هـ) تح: سامي بن محمد سلامة, ط٢, دار طيبة, ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨-الجدول في إعراب القرآن الكريم, محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ), دار الرشيد, الطبعة الرابعة, دمشق ١٤١٨هـ.
٩-الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون, أبو العبّاس, شهاب الدين, أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ), تح: د. أحمد محمد الخراط, دار القلم, دمشق.
١٠-ذرّجُ الدُّرر في تَفسير الآي والسُّوَر, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي (ت٤٧١هـ) تح: وليد بن أحمد بن صَالح الحُسَيْن, وإياد عبد اللطيف القيسي, مجلة الحكمة, الطبعة الأولى, بريطانيا, ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١١-سيبويه, حياته وكتابه, أحمد محمد بدوي, مؤسسة هنداوي لنشر المعرفة والثقافة, ٢٠١٩م.
١٢-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط٢٠, دار التراث - القاهرة, دار مصر للطباعة , سعيد جودة السحار وشركاه.
١٣-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى, نور الدين الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ), ط١, دار الكتب العلمية بيروت- لبنان١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٤-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري (ت ٩٠٥هـ), ط١, دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٥-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب, الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ), تح: عبد العال سالم مكرم, ط١,عالم الكتب, ٢٠٠٠م.
١٦-شرح الكافية الشافية أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني, (ت ٦٧٢هـ) تح: عبد المنعم أحمد هريدي, ط١, جامعة أم القرى, مكة المكرمة.
١٧-شرح كتاب سيبويه, أبوسعيد السيرافي, تح: أحمد حسن وعلي سيد علي, دار الكتب العلمية, ط٩, بيروت-لبنان ٢٠٠٨م.
١٨-شرح المفصّل, موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ), عالم الكتب, بيروت (د. ت).
١٩-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية), أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ), تح: إميل بديع يعقوب ومُحَمَّد نبيل طريفي, دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٢٠-علم الأصوات عند سيبويه وعندنا, آرتور شادة, إخراج وتعليق الدكتور صبحي التميمي, مركز عبادي للدراسات والنشر, اليمن, الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٢١-الكتاب, أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ), تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون, مطبعة الخانجي, القاهرة, الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٢-في النحو العربي نقد وتوجيه, الدكتور مهدي المخزومي, دار الرائد العربي, لبنان, الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
٢٣-اللغة العربية معناها ومبناها, الدكتور تمّام حسّان, عالم الكتب, القاهرة, الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
٢٤-اللمحة في شرح الملحة, أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ), تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي, ط١, ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٢٤-المصطلح الصوتي في الدراسات العربية , الدكتور عبدالعزيز سعيد الصيغ , دار الفكر, دمشق, الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
٢٥-معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) تح: أحمد يوسف النجاتي, محمد علي النجّار, عبد الفتاح إسماعيل الشلبي, ط١, الدار المصرية للتأليف والترجمة, مصر.
٢٦-معاني النحو, د. فاضل صالح السامرائي, دار الفكر, الأردن, الطبعة الأولى,١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٧-المقتضب, أبو العبّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي, المعروف بالمبرّد (ت ٢٨٥هـ), تح: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت.
٢٨-من أعلام البصرة سيبويه, هوامش وملاحظات حول سيرته وحياته, د. صاحب أبو جناح, منشورات وزارة الإعلام العراقية, ١٩٧٤م.
٢٩-النحو الوافي, عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ), دار المعارف, الطبعة الخامسة عشرة, مصر.